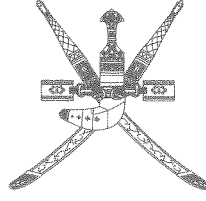


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Sultanate of Oman



سُلْطَنَة عُمان

كلمة
سلطنة عُمان

يلقيها

معالي يوسف بن علوي بن عبدالله
الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية

أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين

نيويورك

1 أكتوبر 2012م

يرجى مراجعة النص عند الإلقاء

Permanent Mission of the Sultanate of Oman to the United Nations

3 Dag Hammarskjöld Plaza 305 East 47th Street, 12th Floor, New York, NY 10017 Tel: (212) 355-3505 Fax: (212) 644-0070

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

يطيب لي في البداية، أن أنقل لكم ولبلدكم الصديق - جمهورية صربيا - أسمى عبارات التهئة بمناسبة إنتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أود أن أسجل تقديرنا لسلفكم معالي ناصر النصر من دولة قطر الشقيقة على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال الدورة السابقة.

ولا تفوتني الفرصة في أن أثنى على الدور الذي يقوم به معالي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وجهوده لتطوير آليات العمل في المنظمة، متمنياً له التوفيق والنجاح في مساعيه.

معالي الرئيس

لقد حققت الأمم المتحدة الكثير من الإنجازات التي ساهمت بشكل إيجابي وملوس في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وفي الوصول إلى توافقات سياسية حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

وفي منطقتنا - الشرق الأوسط - لا تزال الأزمة السورية تشغل اهتماماتنا نظراً لما تسببه من خسائر في الأرواح والممتلكات وعدم استقرار في المنطقة والعالم، إذ أنه ورغم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لم تتمكن الأطراف في الشأن السوري من التوصل إلى حل سلمي يحقن دماء الشعب السوري الشقيق.

وإذ ندعو الأشقاء في سوريا إلى نبذ العنف، ووقف الاقتتال، والدخول في عملية سياسية تلبى تطلعات وآمال الشعب السوري، بما يحفظ أمن واستقرار ووحدة سوريا، فأنا ندعو مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الدولي المعني بحفظ الأمن والسلم الدوليين، إلى تحقيق التوافق على موقف موحد إزاء الأزمة السورية، بعيداً عن التناقضات السياسية، ودون إنحياز لأي طرف على حساب الآخر، وبما يساعد على بدء حوار سياسي وطني جاد بين سائر القوى السياسية في سوريا دون استثناء.

ومن وجهة نظرنا فإننا نعتقد أن "المبادئ والخطوط التوجيهية لعملية انتقالية بقيادة سورية" حسبما وردت في البيان الختامي الصادر عن "مجموعة العمل من أجل سوريا" التي عقدت في جنيف منتصف هذا العام يمكن أن تشكل أساساً للحل بإعتبارها مبادئ متفق عليها ومقبولة من قبل جميع الأطراف السورية والمجتمع الدولي.

معالي الرئيس

إن تعارض مصالح بعض الدول وعدم توافقها حول سوريا لم يعد مفيداً الآن، ذلك لأن الوقت قد حان للعمل الجماعي من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار والتنمية لسائر

دول منطقة الشرق الأوسط، لاسيما وأن البديل هو انتشار العنف والقتل والدمار، وفي اعتقادنا أنه ليس من مصلحة العالم أن تتحول منطقة الشرق الأوسط إلى بؤرة صراع عالمية أخرى.

كما لا تفوتني الفرصة هنا في أن أعبر عن ترحيب بلادي بتعيين الدكتور الأخضر الأبراهيمي مبعوثاً مشتركاً للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وأملنا أن يتمكن الدكتور الأخضر الأبراهيمي من تقديم مقترحات عملية وملموسة تساعد على إخراج سوريا من دوامة العنف والاقتتال.

معالي الرئيس

إننا ندرك التعقيدات التي ترافق عرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة في كل دورة، لكن ما هو معروف لدينا جميعاً أن الأمم المتحدة قد سلكت جميع الطرق، واتخذت العديد من القرارات والسياسات؛ ومع ذلك لا تزال قضية فلسطين محل قلق وبؤرة اخطار وصراعات لا تنحصر في منطقة الشرق الأوسط فقط.

ومن هنا فإننا نرى أن دور الأمم المتحدة في ملف فلسطين ينبغي له أن ينتقل من مرحلة ادارة الأزمة إلى مرحلة البحث الجدي عن حلول سياسية عادلة وشاملة تراعي مصالح الفلسطينيين والإسرائيليين، بما يفضي إلى اقامة دولة فلسطين ودولة إسرائيل اللتان تعيشان جنباً إلى جنب.

وإنطلاقاً من هذه الرؤية، تؤيد بلادي طلب دولة فلسطين لتصبح دولة غير عضو في الأمم المتحدة، ونأمل أن يشكل ذلك مرحلة جديدة في مفهوم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مما قد يساهم بشكل إيجابي في حل هذه القضية.

معالي الرئيس

لقد عانى الشعب الصومالي طويلاً من انعدام الأمن والاستقرار وغياب مقومات الدولة، لذا فإننا نرحب بتشكيل البرلمان الصومالي، و بانتخاب حسن شيخ محمود رئيساً للصومال، ونأمل أن تتمكن حكومة الرئيس حسن شيخ محمود من تحقيق المصالحة الوطنية ونشر الأمن والاستقرار في مختلف أرجاء الصومال.

وإذ ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم كل الدعم والمساعدة (السياسية، والاقتصادية، والانسانية) للشعب الصومالي، فإننا نحث الفرقاء الصوماليين - بمختلف انتماءاتهم وتنظيماتهم السياسية والقبلية - إلى نبذ العنف ووقف القتال وتغليب مصلحة الوطن فوق أية مصالح أخرى.

كما نرى بدء حوار وطني يشمل جميع أطراف النزاع في الصومال بغض النظر عن توجهاتهم الفكرية والسياسية أصبح من الضرورات لاعتقادنا أن توجهاً كهذا من شأنه أن يساهم في إعادة الأمن والاستقرار وبناء الدولة في الصومال.

ونود أن نشيد بالجهود الدولية المبذولة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن التجارية في المحيط الهندي وبحر العرب بشكل خاص، وأن سلطنة عمان بحكم موقعها على بحر العرب تؤكد استمرارها في دعم الجهود الدولية للتخلص من هذه الظاهرة والتعاون مع الدول التي لها وجود بحري لحماية الملاحة والتجارة الدولية.

معالي الرئيس

لقد أيدت سلطنة عمان منذ البداية مقترح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا فإننا نرحب بإنعقاد مؤتمر المراجعة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في فنلندا العام الجاري، وأملنا أن يتمكن هذا المؤتمر من إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وذلك على غرار المناطق الأخرى التي تم إنشاؤها في مناطق عدة من العالم.

معالي الرئيس

في الوقت الذي تسعى فيه الشعوب الإسلامية إلى نشر ثقافة التسامح والتعايش، نطالع أن البعض يسئ استخدام حق التعبير للإساءة المتعمدة للرسالات السماوية ولأنبياء الله ورسوله.

ومن هنا تعبر بلادي عن ادانتها للفيلم المسئ للرسول محمد (عليه الصلاة والسلام)، والذي تعتمد بصورة جلية إشاعة ثقافة الكراهية ضد المسلمين، ونرى مَهْمَا كان حجم الإساءة مزعجاً فإننا نرفض أن تصل ردة الفعل إلى حد استهداف البعثات الدبلوماسية والاعتداء على المبعوثين الدبلوماسيين كما حدث للبعثات الدبلوماسية الأمريكية والغربية.

وعلى خلفية هذه الأحداث وما سبقها من أحداث مماثلة، نرى أنه قد بات من ضمن المسؤوليات الملقاة على عاتق الأمم المتحدة أن تعمل على وضع تشريع دولي لمساءلة الأشخاص الذين يتعمدون الإساءة لمقدسات الشعوب واستفزاز مشاعرهم لتكون بمثابة خطوط رادعة لكل من تسول له نفسه أن يثير نعرات الكراهية بين الشعوب.

معالي الرئيس

يواجه العالم اليوم مخاطر حقيقية في مجال نقص الغذاء، نظراً للزيادة المضطردة في عدد سكان العالم، والمشاكل الذي يعاني منها الاقتصاد العالمي، ما نتج عنه من مجاعات مستمرة في العديد من مناطق العالم في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ومما لا شك فيه أن معالجة هذه الظاهرة يستدعي منا جميعاً دراسة بدائل عملية تساهم في التخفيف من الآثار السلبية لمشكلة نقص الغذاء، ومن بين الأفكار التي نعتقد أنها تستحق الدراسة لإقامة منظومة احتياطي غذائي عالمي لمواجهة أي نقص في الغذاء، بحيث تكون مراكز الإحتياطي الغذائي موزعة على مختلف قارات العالم، وأن تدار من خلال صندوق دولي يُنشأ خصيصاً لدعم هذه المنظومة، وبما يتيح للدول والمؤسسات الدولية والصناديق السيادية التي لديها إمكانيات المساهمة في الاستثمار بهذا الصندوق، ونعتقد أن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بحكم خبرتها في هذا المجال قد تكون الجهة المناسبة للإشراف على إعداد مثل هكذا دراسة وبلورتها.

كما نود أن نحث الدول الصناعية على زيادة الاستثمارات في مجال البحوث الزراعية وتسخير العلم والتكنولوجيا في إطار البحث عن حلول مبتكرة لزيادة الانتاج الغذائي بما يواكب الزيادة المضطردة في الطلب العالمي على الغذاء.

معالي الرئيس

في ضوء التزام السلطنة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أود الإشارة هنا إلى أن بلادي قد تمكنت من بلوغ الهدف الإنمائي الرابع للألفية بجميع مؤشراتته، وذلك نتيجة للجهود والاستراتيجيات في مجال الصحة التي تبنتها حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - لمواجهة التحديات في مجال خفض نسبة وفيات الأطفال، حيث بلغت نسبة التحصين ضد الحصبة في عام 2010م، حوالي 100%.

كما سجلت السلطنة إنخفاضا ملموسا في معدلات الإصابة بمرض السل الوبائي، حيث بلغت نسبة الحالات التي تم شفاؤها من هذا المرض في عام 2010م، حوالي 95% مقارنة بنسبة 76% في عام 1990م.

وتقديرا لتلك الجهود، حصلت السلطنة على المركز الأول لجائزة الأمم المتحدة للخدمات العامة فئة (استحداث مفهوم جديد وفكرة جديدة في الإدارة الحكومية) عن نظام إدارة المعلومات الصحية للمؤسسات الطبية.

أما على صعيد مجال الحفاظ على البيئة، أود أن أشير هنا إلى أن السلطنة ومنذ إنطلاق نهضتها المباركة وضعت البعد البيئي جزءاً أساسياً في إطار خططها الاستراتيجية، حيث أنه وبتوجيهات من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - تمكنت بلادي من تحقيق التوازن المطلوب بين الوصول إلى مستويات تنموية شاملة وبين الحفاظ على البيئة.

وعلى صعيد التعاون الدولي في إطار الحفاظ على البيئة، نود أن نعرب عن ترحيبنا بالنتائج التي توصل إليها مؤتمر (ريو+20)، ونتطلع إلى تضافر الجهود الدولية لتحقيق المحاور الستة التي تضمنتها الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر المذكور.

معالي الرئيس

تولي سلطنة عمان اهتماماً متزايداً لضمان الحقوق الأساسية للإنسان في ضوء أحكام المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية، وتأسيساً على ذلك أصدرت حكومة السلطنة العديد من التشريعات التي هدفها حفظ حق الإنسان في العيش الكريم، متمتعاً بسائر حرياته كالإقامة والتنقل والحرية الشخصية وحرية التعبير عن الرأي وغيرها.

وقد تأكد نهج السلطنة في كفالة هذه الحقوق في النظام الأساسي للدولة الذي حفظ للإنسان العماني كرامته وحرية في إطار من التنظيم. ولم تتوقف السلطنة عند ذلك الحد بل تعدته للتصدي لبعض الظواهر والممارسات السلبية التي تهدد كيان المجتمع وإستقراره، ومن بينها ظاهرة الاتجار بالبشر، حيث أصدرت السلطنة قانوناً وطنياً لمكافحة الاتجار بالبشر، كما شكلت لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ خطة عمل لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها.

وتزامناً مع إنعقاد المؤتمر الدولي رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام المخصص لبحث سيادة القانون على المستويين الدولي والوطني وما يرتبط بذلك من تشجيع للدول للتوقيع على المعاهدات لضمان عالميتها، أود أن أشير هنا إلى أن سلطنة عمان قد انضمت للعديد من المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية والدولية، وذلك إيماناً منها بأهمية التشريعات والقوانين في عملية التطوير والتحديث.

كما قامت بإصدار العديد من القوانين المتعلقة بالشأن الداخلي، ومن بينها المرسوم السلطاني الخاص بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة، ومنح مجلس عمان بغرفتيه (مجلس الدولة ومجلس الشورى) صلاحيات تشريعية ورقابية واسعة، وقانون الرقابة المالية والإدارية الذي أناط بجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة مهمة الرقابة المالية والإدارية على الأموال المملوكة للدولة وتلك الخاضعة لإدارتها، والمرسوم السلطاني الذي تناول حماية المال العام وتضارب المصالح، والمرسوم السلطاني الذي تعرض لجرائم تقنية المعلومات لضمان الإستخدام السليم للحوسبة والإلكترونيات والاتصالات ومحاربة التعدي على سلامة وسرية وتوافر البيانات والمعلومات الإلكترونية والنظم المعلوماتية.

هذا، وفي الختام - معالي الرئيس - لا يسعني سوى أن أؤكد مجدداً دعم بلادي لسائر الجهود الدولية الهادفة إلى تحقيق تطلعات الشعوب نحو إقامة عالم أكثر أمناً واستقراراً ورفاهية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته